**المحاضرة رقم4**

**سادسا : أسباب الفساد المالي والاداري**

للفساد أسباب قد تكون عامة ، وقد تكون تابعة لتصنيف ، ذلك نتيجة اختلاف آراء الباحثين الذين درسةه ، كل حسب رؤيته الخاصة .

**-1 أساب الفساد من وجهة نظر المنظرين :** فقد أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب والتي هي:

1-1 **أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى:**

1-1-1 **الأسباب الحضرية 'اجتماعية" :** وتعني إن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري .كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة (مثال : تقبل اجتماعي لزراعة و المتاجرة بالمخدرات في بعض الدول )

2-1-1 **الأسباب السياسية** : إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية .كل هده الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري .

**2-1 أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثانية** :

**1-2-1 أسباب هيكلية** : وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد ،وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق ملتفة لتحقيق أهدافهم بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة مستغلين في ذلك سلطتهم ، وما ينشأ عنها عن مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية .

2-2-1 **أسباب قيمية** : إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة، فيكون الفرد غير آبه بالقيم الأخلاقية الحميدة ، فبالنسبة له الغاية تبرر الوسيلة .

3-2-1 **أسباب اقتصادية :** لعل من أهم هده الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئتين، فيئة ذات ثراء كبير تسعى لتعزيز ثروتها، و أخرى محرومة تسعى وراء لقمة العيش.

3-1 . **أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة**

إن أهم أسباب الفساد الإداري هي:

1-3-1 **أسباب بايولوجية وفزيولوجية**: وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من أثار سلوكياته وتصرفاته.

2-3-1 **أسباب اجتماعية** : وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية ، فالفرد لا يعيش منعزلا عن الجماعة ، فستكون علاقة تأثير و تأثر من الأحسن للأسوء أو العكس .

1-3-2 **أسباب مركبة** : وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

**2 ـ أسباب الفساد الإداري والمالي حسب التصنيف الثاني :** للفساد الاداري والمالي عدة أسباب ذكرها الباحثون ، وسنحاول في هاته العناصر لتطرق إلى أبرز الاسباب الذي ذكرها الباحثون في هذا المجال:

**1- أسباب شخصية:** و هي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد و ميولاته، و مستواه الثقافي و مستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.

**2- أسباب اجتماعية:** و هي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ...الخ، و التي تهيء المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فضلا عن التغاضي عن الكشف عنه أو ملاحقته، ليصبح بمرور الوقت جزء من الثقافة المجتمعية .

**3- أسباب إدارية و تنظيمية:** يلاحظ تضخم الجهاز الإداري و زيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية ، وهذا بخلق نوع من البيروقراطية و إجراءات إدارية معقدة، الذي يصاحبه غموض في اللوائح و الإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية. وعدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الوظيفة العامة يشجع الموظفين على الممارسة و الاجتهادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة.

و يري بعض الكتاب و الباحثين أن هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

**4- أسباب قانونية وقضائية:** و هذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا، و الذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم.ووجود يعض الآليات و الأدوات التي توفرها الثغرات القانونية ،و اعتماد الأجهزة القضائية و الأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق و عدم مواكبة المستجدات ..

**5- أسباب سياسية:** وتتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي، و بغض النظر عن الكفاءة، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و يصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة و عدم وجود مؤسسات و منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد، الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين و يشجعهم على الاستغلال غير القانوني لوظائفهم و مراكزهم الإدارية.و بمكن أن تقف وراء شيوع هذه الظواهر :ـ

* عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات ومنه يظهر غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات ، تحت وطأة التهديد بالقتل ، الاختطاف ، التهميش ، الاقصاء الوظيفي .
* ضعف الممارسة الديمقراطية و مؤسسات المجتمع المدني و المغالاة في المركزية ـمما سمح بفتح مجال أمام مؤسسات حكومية للتلاعب بالفضاء السياسي خدمة لأصحاب المال الفاسد .
* غياب القدوة السياسية ،وتورط بعض القادة في قضايا الفساد مما يجعلهم يغضون الأبصار عن محاربة الظاهرة .

**6- أساب اقتصادية:** هذه الأسباب و كما يشير العديد من الباحثين تعتبر من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي نظرا لأنها تمس الجانب المادي للفرد، و التي تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية و ضعف الحوافز و المكافئات الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، و هذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في طرق أخرى لكسب المال و التي أسهلها هي استغلال الوظيفة الإدارية.

ـ فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة

ـ انتشار البطالة و الجريمة المنظمة) العصابات، بيع المخدرات. (

ـ الغموض و عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

3ـ ـ **الأسباب العامة للفساد**

**2-1 ضعف المؤسسات :**

والمقصود هنا ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية على حد سواء فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد والوقاية منه ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها واكتشفت مواطن الفساد قبل استفحاله ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين ليكونوا عبرة للآخرين وكلها عوامل تقود إلى انتشار الفساد .

**2-2 تضارب المصالح :**

والمقصود بتضارب المصالح ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية و استقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا أو تهم أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين ، أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق باتخاذ القرار . وعلى الموظف في هذه الحالات أن يلتزم بالعمل المؤسساتي من خلال التزامه بالعدالة والنزاهة والمسؤولية والإفصاح لمسؤوليه عن ذلك التعارض وإظهار التشدد أمام الأهل والأقارب وإبداء عدم قبوله المحاباة والوساطة والمحسوبية

.

**2-3 السعي للربح السريع :**

غالبا ما يكون السعي للربح السريع وتجاوز الخطوات العملية والموضوعية للربح سببا من أسباب الفساد فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادة الالتزامات العائلية ، قد تخلق لديه رغبة في الربح السريع وتحقيق مكانة اجتماعية قد يلجا للرشوة لتحقيق ذلك وبالتالي يقع الفساد .

**2-4 ضعف دور التوعوية بالمؤسسات التعليمة والإعلام والمساجد :**

والمقصود هنا أنه من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائط الإعلامية والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ... إلخ.

 فقيام الأسرة بالتربية السليمة للأبناء وتحذيرهم من الفساد بل واستشعارهم بمخاطر الفساد ، وتكملة المدرسة و المراكز التعليمية لهذا المنهج في الوقاية من الفساد ومكافحته يجعل الطفل يكبر وهو واع جدا بمخاطر الفساد بل وتجعله طالبا جامعيا أو عاملا يحارب الفساد ليس فقط يستشعر مخاطره .

و المساجد بدورها لها دور كبير يجب أن تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر الكبير للفساد ليس على الأخلاق فقط بل الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد المالي والإداري الذي ينعكس أثره على شتى مناحي الحياة ، فالمساجد يجب أن ترفع الوازع الديني لأفراد المجتمع تجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته والوقاية منه.

وسائل الإعلام هي الأخرى حري بها أن تقوم بدور فعال في كشف التحذير من مخاطر الفساد والكشف عن مواطنه أن وجدت بل والمساهمة في مكافحة الفساد من خلال كشف الفاسدين في المجتمع والمستفيدين من بقاء واستفحال الفساد .

عدم قيام المؤسسات المشار إليها أعلاه بالدور المنوط بها في التحسيس بمخاطر الفساد و وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره والمساهمة في مكافحته هو سبب من أسباب الفساد عموما والفساد المالي والإداري على وجه الخصوص .

**2-5 عدم تطبيق القانون بشكل صارم :**

كما يقال "لابد أن يكون للقانون أسنان " وإلا فما الفائدة من سن قوانين لا تطبق، و إذا طبقت تطبق على

البعض دون الآخر، وبذلك لا يكون القانون رادعا للفاسدين ، فيكون عدم تطبيق القانون على الجميع و بصرامة سببا لفساد أشخاص آخرين .

و يعد من الأسباب العامة للفساد ايضا ما يلي :

* انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
* عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية و القضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد .
* ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .
* كثرة المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
* غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
* غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
* ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

إن الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطيافه لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال في كل المجتمعات عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل أو مظهر من مظاهر الفساد في الدولة والمجتمع.

**سابعا : آثار الفساد الإد اري والمالي**: هناك عدة آثار للفساد الإداري و المالي يمكن عرضها على النحو التالي :

**-1 أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية.**

1-1 الأثر السلبي في عملية تنشئة الأجيال: فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم بسبب الرشاوى و العمولات أو غيرها بعيدا على العقاب ، فإن ذلك يشكل دافعا و حافزا للسلوك الفاسد و يعطي انطباعا بأن للفساد مردود يستحق المخاطرة . و قد يصل الأمر إلى إضعاف القيم و اهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك الفاسد على انه سلوك غير مشين ولا مستنكر ، ومن هنا تظهر القدوة السيئة .

1-2 عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما أن أصحاب النفوذ دوما ما يستفيدون إما من تخفيضات أو إعفاءات كلية ، وقد يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم ، بالإضافة إلى عدم وصول الدعم لمستحقيه من الجماعات المحرومة، و هذا بالتالي سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع .

 1-3 انحراف القيم و انتشار الانحلال الأخلاقي : يعتبر الفساد أولا و قبل كل شيء هو مشكلة أخلاقية فإنه في حالة استمراره و استشراءه يقيم نظاما قيميا منحرفا و ثقافة فساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة و إنما المجتمع، فلا دوام لمجتمع دون أخلاق .

 1-4 تدهور المنظومة الصحية و الأمنية : يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن و الصحة العامة. فالرشاوى التي تدفع إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بقواعد السلامة و الأمن والصحة ، تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم و المستشفيات و أنظمة الأمان في المصانع و التخلص من النفايات الضارة بالبيئة. هذا بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور و تسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد و ربما حتى تهريب المخدرات و بالتالي زيادة معدل الجرائم .

 1-5 إهمال مشاريع البنية التحتية : يؤدي الفساد الإداري إلى تقليل الانفاق على مشروعات البنية الأساسية و توفير الخدمات الصحية و التعليمية خاصة ، و ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات صحية و تعليمية مناسبة .

 1-6 غياب المقاولة الفردية : يترتب على انتشار الفساد في أجهزة الدولة عدم إسهام المواطنين في المشروعات التي تقام عادة عن طريق الجهود الذاتية و يرجع ذلك لما يصيب المجتمع من موجات اضطراب و فوضى نتيجة لانتشار مظاهر الانحراف ، من الطبيعي أن نجد المقاولين يتراجعون عن الاستثمار ، و يفضلون تغيير وجهات رؤوس أموالهم بحثا عن الاستقرار .

 1-7 ضياع أسر الفاسدين المعاقبين و تفككها : يترتب عن فرض العقوبة على الفاسدين بالحبس أو الفصل من العمل العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة و تربية الأبناء، لذلك من أجل انتشالهم وعد السماح بدخولهم دائرة الفساد وجب رعايتهم اجتماعيا .

**2 ـ أثار الفساد على الصعيد الاقتصادي** يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

**1ــــــ2 إهمال أولوية المشاريع التنموية :** توجد عديد المشاريع التنموية ذات المردودية الاقتصادية المنخفضة ، لكن سلم الأولوية تحتل المراتب الأولى ، هذا راجع إلى كون تنفيذها سيجلب عمولات و فوائد للموظف العام المسؤول عن تسييرها من خلال استفادته من الرشاوي الممنوحة له مقابل الصفقات ، **و** من ثمإعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة او قصيرة الأجل.

**2ــــــ2 ارتفاع الأسعار** : فمجمل العمولات التي تدفع من أجل الحصول على التسهيلات ، تضاف تكافتها إلى تكلفة المنتج ، أو الخدمة المقدمة للمستهلك البسيط، وهو الحلقة الأضعف لتحمل مجمل التكاليف .

 **3ــــــ2** **تبديد و استنزاف موارد الدولة** :الفساد يؤدي اهدار موارد الدولة من خلال اختلاس الأموال و تهريبها للخارج أو امتلاك عقار حكومي بصفة غير شرعية أو سرقة معدات الدولة و غيرها من أشكال الاستيلاء و تبديد المال العام أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.

**4ــــــ2** هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

5 **ــــــ2** الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة،

6**ــــــ2** **تفاقم وعجز الموازنة و الاغراق بالديون** : من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة، و يجعل تغطية النفقات أمرا مستعصيا ، لذا سيتم اللجوء إلى الاقتراض داخليا كان أو خارجيا مما يشكل عبئا ثقيلا لسنوات قادمة .

**7ــــــ2** التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

**8ــــــ2** تدني كفاءة الاستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

**-3 تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار .**

3-1 **خلق فجوة بين المواطنين و الحكومة**: إن الفساد الإداري والمالي يخلق فجوة بين المواطنين و الحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة .

 **3-2 انتشار العنف و الاخلال بالأمن العام** : إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتعبير عن مكبوتاتها، ولاسترداد حقوقها . ، بالرغم أنه ليس الأسلوب الأمثل ، لكنهم يرونه أنجع الطرق.

 **3-3** **فقدان شرعية النظام في نظر المواطنين:** يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين و عدم الثقة في الحكومة حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد و لا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة و نتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية ، بل تظهر السلبية و عدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة و العشيرة و فقدان الثقة بالسياسات العامة .

 نستخلص بأن الفساد هي ظاهرة معقدة ذات أبعاد متشعبة و متشابكة مع بعضها البعض ، وهي ظاهرة تتزايد و تتطور بسرعة ، و لها أنواع و مظاهر كثيرة ، و تنتج عن أسباب و مداخل متنوعة تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى باختلاف العادات و التقاليد و درجة التطور ، كما تخلف آثارا خطيرة و مكلفة على مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية ، و السياسية .